



صحيفة وقائع
مؤسسة فريد ريش إبيرت جنيف
إبريل 2009 / رقم 3

آلية استعراض السياسة التجارية (TPRM) بمنظمة التجارة العالمية: شرح وملاحظات شتفن جراملينج

وتحقق طبقا للملحق "3" من الاتفاقية ثلاث أهداف رئيسية:-

1. زيادة الشفافية في فهم السياسات التجارية في البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وقواعدها وممارساتها.
2. القيام بتقييم جماعي منتظم لهذه السياسات والممارسات وتقييم أثرها على عمل نظام التجارة العالمي المتعدد الأطراف.
3. تفعيل الحوار حول السياسات والممارسات التجارية في الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية على أن تسدخل فسي اعتباراتها الاحتياجات الاقتصادية والتنموية والسياسات والأهداف الأشمل والأوسع نطاقاً.

والهدف من هذه الآلية ليس فرض لوائح واتفاقيات منظمة التجارة العالمية. فهذا هدف آلية فض المنازعات بالمنظمة. ومع ذلك فإن المراجعة الدقيقة لسياسة التجارة لبلد ما يلفت النظر بشكل غير مباشر لمدى التزامها بقواعد المنظمة. والجدير بالذكر أن أعضاء منظمة التجارة العالمية قد اتفقوا في الفقرة "ب" من الملحق "3" على زيادة الشفافية والإفصاح عن عملية اتخاذ القرارات الخاصة بشؤون السياسة التجارية وإن يتم ذلك على أساس طوعي.

تشكل آلية استعراض سياسة التجارة واحده من المهام الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية كما وردت في المادة الثالثة من اتفاقية مراكش لسنة 1994. إلا ان هذه الآلية كان قد تم إنشائها فعلا في سنة 1988 كنتيجة أوليه لجولة مفاوضات اوروجواي (1986 – 1994) وكانت في ذلك الوقت تحت مظله الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجات " إلا أن تطبيقها منذ 1989 كان مؤقتا كما كان مجالها مقصوراً على التجارة في البضائع¹.

الأساس القانوني:

يشكل الملحق 3 من اتفاقية مراكش الأساس القانوني لآلية استعراض السياسة التجارية (TPRM) وهو يحدد خصائص هذه الآلية في ثلاث فقرات.

الأهداف :

تسهيل توفير المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب عن نظم التجارة في البلاد المختلفة والتي يحتاجها معدو السياسات ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالتجارة. وتلعب آلية استعراض السياسة التجارية (TPRM) دورا أساسيا في هذا المجال

¹ للحصول على موجز عام عن آلية استعراض السياسات التجارية، نرجو الرجوع إلى مقالة بعنوان: فهم منظمة التجارة العالمية، Understanding the WTO, Geneva 2008

الإجراءات:

يتم استعراض دوري منتظم للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وإن اختلف تواتر هذا الاستعراض من بلد لآخر حسب نصيب كل منها من حركة التجارة العالمية (انظر الصندوق 1).

الصندوق 1:

تواتر استعراض السياسات التجارية:

- كل سنتين بالنسبة لأول أربع كيانات تجارية (هي حاليا الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان الصين).

-- كل أربع سنوات: للـ 16 عضو التالين في منظمة التجارة العالمية من ذوى النصيب الأقل في التجارة العالمية.

كل ست سنوات: لبقية أعضاء منظمة التجارة العالمية باستثناء البلدان الأقل نمواً (LDCs) والتي يمكن أن يتم استعراضها على فترات أكثر تباعداً.

للحصول على معلومات ووثائق شامله عن البلدان التي تم استعراضها منذ عام 1995 نرجو الرجوع إلى الموقع.

http://www.wto.org/english/tratop_e/tpr_e/tp_rep_e.htm#chronologically

روجعت على شبكة الانترنت في 16 إبريل سنة 2009

المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي. ومن ناحية

أخري فإن هذه الآلية يمكن أن تكون مرجعا للاستعراض الدوري للبلدان مثل الاستعراض الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أو الاستعراض العالمي الدوري الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان.

إلا أنه لا يسمح لمنظمات المجتمع المدني بحضورها. وينشر التقريران والمناقشات التي تتم في هذه الاجتماعات على موقع المنظمة على شبكة الانترنت بعد انعقاد الاجتماع بعده أسابيع.

الإصلاحات الأخيرة:

عاده ما يتضمن الفصل الثاني من " تقرير الأمانة " جزءا عن الدعم الفني المتصل بالتجارة. وفي سنة 2008 تمت إعادة صياغة هذا الجزء وإعادة تسميته باسم المعونة من أجل التجارة وهو يتضمن نوع وقدر المعونة التنموية المتصلة بالتجارة التي تتلقاها وتقدمها كل بلد. كما انه بالإضافة إلى ذلك يحدد أيضا بالنسبة للبلدان النامية ما تحتاجه من دعم فني في المستقبل. وقد تم إقرار تعديل آخر كسرد فعلى للأزمة المالية والاقتصادية والتطورات المتعلقة بالتجارة، فقد أنشأ المدير العام لمنظمة التجارة العالمية السيد باسكال لامي² " آلية رصد خاصة لمتابعه استعراض ومناقشة التطورات في مجال سياسات التجارة أثناء الأزمة³ " وقد أعدت أمانه منظمة التجارة العالمية تقريرين في يناير ومارس عن " الأزمة المالية والاقتصادية والتطورات المتصلة بالتجارة ". وتمت مناقشتها في اجتماع آلية استعراض السياسة التجارية TPRB . ورغم أن هذا الإجراء سوف يستمر إلا انه من غير الواضح ما إذا كانت الاجتماعات القادمة لهذه الآلية TPRB سوف تتضمن بيانا صريحا عن اتخاذ إلى دولة عضو إجراءات حمائية من عدمه ونوع هذا الإجراء إن كان.

² لامي باسكال "فتح مجالات التجارة مقاومة الانعزالية" محاضرة أقيمت في سيول بكوريا في 23 فبراير 2009

http://www.wto.org/english/news_e/sppl_e/sppl_115_e.htm

³ نرجو الرجوع إلى Job - WTO, 2009/3/26:

http://www.wto.org/english/news_e/news09_e/tdev_dg_report_14apr09_e.doc

ويشكل تقريران أساس استعراض السياسة التجارية (TPRs) أحدهما يعدها سكرتارية منظمة التجارة العالمية قسم مراجعة السياسة التجارية والآخر تعده حكومة البلد الذي يتم استعراض سياستها. ويبدأ تقرير الأمانة المفصل بموجز للملاحظات ويتضمن الأربعة فصول التالية:- للمناخ الاقتصادي في نظم التجارة والاستثمار والسياسات والممارسات التجارية حسب الإجراء ثم سياسة التجارة في كل القطاع. أما التقرير الحكومي فهو بيان رسمي بهذه السياسة ويقع عاده في حوالي 15 صفحة. ويقدم شرحا لآخر التطورات في السياسة التجارية وفي بعض الحالات يقدم أيضا احتياجات البلد في مجال المساعدة في الامور ذات الصلة بالتجارة في البلد المعنى.

ويقوم جهاز مراجعة السياسة التجارية بتنظيم اجتماعات لآلية استعراض السياسة التجارية (TPRB) وحضور هذه الاجتماعات متاح لأعضاء منظمة التجارة العالمية وغيرها كلما تعلق الأمر بصلاحيات ومجال عمل أي منها. وسيعزز ذلك من التناغم في إعداد السياسات على

ملاحظات واقتراحات:

لقد أثبتت آلية مراجعة السياسة التجارية نجاحها كإداة لمتابعة السياسات التجارية التي تطبقها الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. كما أن مستوى الشفافية قد ارتفع بشكل ملحوظ. وإضافة إلى الغرض الأساسي من إنشاء هذه الآلية فإنها قد قامت بثلاث مهام أخرى قيمة لا بد من تطويرها في المستقبل هي:-

أولاً: تعزيز التعاون فيما بين منظمة التجارة العالمية وبين المنظمات المختلفة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويجب أن تضم أو تستوعب بشكل أكبر خبره منظمات الأمم المتحدة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ومنظمة العمل الدولية. وغيرها كلما تعلق الأمر بصلاحيات ومجال عمل أي منها. وسيعزز ذلك من التناغم في إعداد السياسات على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي. ومن ناحية أخرى فإن هذه الآلية يمكن أن تكون مرجعاً للاستعراض الدوري للبلدان مثل الاستعراض الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أو الاستعراض العالمي الدوري الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان.

ثانياً: لقد ثبت أن هذه الآلية يمكن أن تكون وسيلة لتقديم المساعدات الفنية للبلدان النامية. ذلك انه يمكن لأعضاء منظمة التجارة العالمية الذين تنقصهم القدرة على التحليل التجاري. الحصول على المساعدة الفنية لإعداد التقارير عن السياسة التجارية. ولا بد أن يتاح ذلك أيضاً لمنظمات المجتمع المدني لتشارك في هذه العملية فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة فهم التجارة وما يرتبط بها من أمور.

ثالثاً: عملت هذه الآلية أحياناً كمنتدى لمناقشة اثر التجارة على التنمية المستدامة وعلى الأمور الأخرى التي لا تتعلق بالتجارة. ومثال ذلك انه في الاجتماع الأخير " لآلية مراجعة السياسة التجارية " TPR في الصين في سنة 2008 تمت مناقشة موضوعات مثل العلاقة بين التجارة وسعر الصرف والبيئة، بل تناولت المناقشة أيضاً التجارة وعدم المساواة في الدخل. إلا انه لم يتم النظر بعد في طلب الاتحاد الدولي للمنظمات التجارية (ITUC) بإضافة فصل عن اثر التجارة على مستويات العمل الأساسية والعمل اللائق. لذلك فإن هذا الاتحاد الدولي للمنظمات التجارية قد اعد تقارير موازية عن البلاد محل المراجعة⁴ كما يجب. إضافة فصل فرعي عن اثر التجارة على التنمية المستدامة في كل تقرير السياسة التجارية .

وأخيراً ولزيادة شفافية هذه العملية فلا بد من السماح لمنظمات المجتمع المدني بحضور الاجتماعات التي تقدم بها هذه التقارير في منظمة التجارة العالمية بل والأفضل من ذلك أن يتم استشارة هذه المنظمات في مراحل إعداد هذه التقارير. وهذا ما يتم فعلاً في استعراض مراحل أحوال البلاد الذي يتم في الأمم المتحدة والذي ساعد فعلاً في قيام حوار على المستوى الوطني في كل بلد في مجال السياسات التجارية. أن من شأن ذلك زيادة فهم تكلفة ومزايا الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بين جمهور اكبر. وسيسهل ذلك على المدى البعيد المفاوضات التجارية مثل المفاوضات المطولة لجولة الدوحة.

⁴ للحصول على قائمة بتقارير الاتحاد الدولي للمنظمات التجارية ITUC عن البلاد المختلفة منذ 2007 نرجو الرجوع للموقع الإلكتروني التالي

<http://www.ituc-csi.org/spip.php?rubrique161>

نشر على انترنت في 16 ابريل 2009